

التنظيم القانوني لإدارة الجودة في التعليم الإلكتروني دراسة مقارنة

المدرس المساعد
حسن داخل عبد
كلية القانون/ جامعة واسط

مدرس مساعد
سامر محي عبد الحمزة
كلية القانون/ جامعة واسط

خلاصة البحث

أصبح التعليم العالي مع بدايات القرن الواحد والعشرين رائداً في توظيف التكنولوجيا لخدمة التعليم من خلال استخدام الموجات الراديوية والإذاعات التلفزيونية في حقبة الستينات والسبعينات فيما عرف بالتعلم عن بعد . لكنه بدأ يأخذ أشكالاً وصوفاً متنوعة ومتغيرة أصبحت تحدياً لنظم التعليم التقليدي وتهدد وجوده إن لم يتكيف ويستوعب هذه التطورات التكنولوجية المهمة. فالجودة في التعليم الإلكتروني هي محاولة وضع أسس ومقاييس وطنية وعالمية تمكن هذا النوع من التعليم من التطور والازدهار، وهو السبيل الوحيد لترصين الحركة العلمية في الوطن وحماية المنتفعين من ثمار التكنولوجيا من الوقوع ضحية للجامعات الوهمية ، واللحاق بركب الأمم التي سبقتنا في هذا الميدان. وسوف نكرس بحثنا لمعالجة قانونية لنظم الجودة (بوصفها نظاماً قانونية بالمعنى الإصطلاحي للكلمة) في التعليم الإلكتروني، إذ نتناول في المبحث الأول نظم ضمان الجودة في التعليم التقليدي، ثم في المبحث الثاني نظم ضمان الجودة في التعليم الإلكتروني.

Summery

With The 21st century, High education become pioneer in utilizing technology in assist learning process by using Radio transmitters and TV broadcasting in 60th and 70th in what was known then(Distance Learning). But higher education start to takes changing and vary shapes to become a challenge to traditional educational systems , and that threaten his existence unless he adapted and absorbed this significant technological developments.

Quality Assurance is a project to establish national and international standards to make E-learning flourish, and it's the only way to validate our scientific approaches in our country and protect the clients of this kind of services from the faked University, and for join other nations in this field.

We will dedicated this thesis to a legal approach toward QA in E-learning, first chapter will discuss QA in traditional Learning while the other chapter will discuss QA in E-learning .

بعد إعلان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن تطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة في مؤسساتها الأكاديمية ، أسوة بالدول العربية الأخرى، وأمام ظاهرة انتشار الجامعات الافتراضية التي تدّعي العلمية والرصانة بتوظيف التكنولوجيا في خدمة التعليم، بات لزاماً على الوزارة أن تتصدى لمسألة الموازنة بين الاستفادة القصوى من ثمار التطور التكنولوجي من جهة، وبين المحافظة على الرصانة العلمية والقيم الجامعية التقليدية التي حددها الدستور والقانون والتي تعتبر من الركائز الأساسية للتعليم العالي في العراق من جهة أخرى. ولا يمكن التصدي لذلك إلا من خلال محاولة تطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة لتشمل التعليم الإلكتروني (بكل أصنافه) إلى جانب التعليم التقليدي لتطمئن الوزارة على سلامة المخرجات من هذه الجامعات، مع إمكانية الإعتماد على التعليم الإلكتروني من قبل جامعات ومؤسسات الوزارة. وسيكون هذا البحث مخصصاً لدراسة نظم الجودة في التعليم الإلكتروني من جوانبها الإدارية والتنظيمية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث حداثة الموضوع فضلاً عن قلة البحوث فيه (وقل منها الكتابات التي تتمحور على الجوانب التشريعية والتنظيمية لتلك النظم) في وقت أصبح التعليم الإلكتروني واقعاً ملموساً وتحدياً لنظم التعليم التقليدي السائدة في مؤسساتنا العلمية، فلا مناص من إعطاء هذا الموضوع اهتماماً خاصاً نظير ما يلقاه من اهتمام عالمي.

منهج البحث

اعتمد الباحثان بصورة أساس على المنهج المقارن أسوة بالمنهج السائد في الدراسات القانونية، فضلاً عن المنهج التحليلي عند دراسة التعليم الإلكتروني ظاهرة اجتماعية قابلة للملاحظة العلمية الموضوعية.

خطة البحث

تم تقسيم البحث على مبحثين رئيسيين: إذ يتناول المبحث الأول نظم إدارة الجودة في التعليم الجامعي التقليدي، ويتناول المبحث الثاني نظم الجودة في التعليم الإلكتروني.

المبحث الأول- نظم إدارة الجودة في التعليم التقليدي

للإحاطة بهذا الموضوع يجب أن نعرف ما هي نظم الجودة أولاً ثم نتطرق لبعض معايير الجودة ، ثم نتناول الهيئات الموكلة لها مهمة رقابة ضمان الجودة لنبحث أخيراً واقع نظم الجودة في الوطن العربي والعراق، وذلك في المطالب الأربعة الآتية:

المطلب الأول – تعريف نظام الجودة الشاملة

إن كثرة مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وأفكارها - كما يرى بعض الباحثين - أدى إلى عدم وجود تعريف متفق عليه^(١). مع ذلك يمكن إعطاء مفهوم بسيط للجودة في المؤسسات بأنها الطريقة التي تستطيع بها المؤسسة تحسين أدائها بشكل مستمر في مستويات العمل التشغيلي بالاستخدام كافتها الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة^(٢). أما الجودة في التعليم العالي فتعرفها بعض التشريعات بأنها الآليات والوسائل المخططة والمنظمة للمؤسسة الجامعية لتحديد مدى تحقق المعايير المطلوبة في البحث والتعليم والبنى التحتية للمؤسسات التي تعمل تحت إشرافها كالكليات ومراكز البحث^(٣). وتهدف نظم إدارة الجودة في التعليم العالي إلى تطوير مؤسسات التعليم العالي وتعزيز الثقة في ميدان التعاون وتبادل الخبرات الدوليين مع حماية المنتفع من خدمة التعليم من رداءة هذه الخدمة في بعض الجامعات وتوفير الآلية اللازمة لضمان خضوع مؤسسات التعليم العالي للمساءلة للتأكد من الاستخدام الأمثل والفعال للمال العام^(٤). ويعدها بعض الباحثين استجابة ملحّة لتنظيم الكم الهائل من تدفق المعرفة والتكنولوجيا والقيم من خارج حدود الدولة بتأثير العولمة^(٥). ويرتبط مفهوم إدارة الجودة (Quality Assurance) بمصطلحات أخرى وعلى الرغم من الإختلاف في المعنى لكل تعبير، إذ تجعل عدداً من التشريعات التفرقة بين تلك هذه المصطلحات ضبابية منها:

الإعتمادية (Accreditation) وتعني مجموعة الإجراءات التي تقوم بها هيئة الإعتماد من أجل أن تتأكد من أن المؤسسة قد استوفت مواصفات الجودة لدى مؤسسات التقييم.

المواصفات القياسية أو التقييس (Standardization) ويعني وضع مواصفات معينة لمنتج معين يتفق عليه بصورة دولية، والمنظمة العالمية للتقييس (ISO) احد أهم الهيئات العاملة في هذا المجال والعراق عضواً فيها. والتقييس في التعليم العالي يواجه صعوبات متعددة أهمها عدم وجود التوافق العالمي والإقليمي حوله لتعلقه بحاجات وثقافة كل مجتمع.

والاعتراف الأكاديمي (Recognition) ويعني اعتماد الشهادة التي تمنحها جامعة أو مؤسسة علمية من جانب السلطات المختصة في دولة أخرى، وكثيراً ما تتخذ شكل اتفاقيات دولية مثل الاتفاقية الموقعة بين الدول العربية تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعروفة باسم (اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية) الموقعة سنة ١٩٧٨.

وتعتبر نظم إدارة الجودة في التعليم العالي نظماً حديثة نسبياً قياساً لنظم الجودة في المؤسسات الصناعية والتجارية^(٦).

المطلب الثاني - معايير الجودة^(٧)

تتخذ آليات ضمان الجودة شكل معايير عامة أو مؤشرات على المؤسسة الجامعية بلوغها من الجانب الإداري والأكاديمي، تتولى مؤسسات ضمان الجودة الوطنية^(٨) عادةً مسالة وضع مؤشرات الجودة في المؤسسة التعليمية، بموجب قانون^(٩) يخولها هذه الصلاحية، وتسترشد هذه المؤسسات بالمعايير العالمية التي تضعها بعض المنظمات المختصة بالمنظمة الدولية للتقييس (ISO) والمنظمات الإقليمية كالمؤسسة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي^(١٠)، من غير أن تغفل الخصوصية والقيم الثقافية الذاتية للدولة^(١١).

ومن هذه المعايير:

١ - رؤية المؤسسة وأهدافها

إذ يجب أن توفر المؤسسة وثيقة واضحة تعبر عن رسالة المؤسسة وأهدافها التربوية العامة والخاصة

- ٢-التنظيم الإداري
يجب أن تتمتع المؤسسة بنظام إداري واضح وهياكل إدارية واضحة
- ٣- الموارد البشرية
يجب أن يكون للمؤسسة مصادر بشرية ومادية كافية لتحقيق أهدافها وانجاز مهامها بشكل فعال وكفوء.
- ٤- الضمانات الإجرائية للاعتراض على قرارات قسم الجودة
يجب ضمان توفر آلية الاعتراض على قرارات لجان الإعتماد وضمان العدالة والمساواة بين جميع المعترضين.
- ٥-الخدمات الطلابية
تحديد سياسة القبول والتأكد من مدى كفاية الخدمات الطلابية ومدى فاعلية رعاية الشباب في المؤسسات التعليمية
- ٦- البحث العلمي
وضع خطة للبحث العلمي تتلاءم مع حاجات المجتمع، ومن خلال تخصيص موازنة للبحث العلمي وإصدار المجلات المحكمة.
- ٧- خدمات الإرشاد
ويتمثل بالإستجابة لحاجات المتعلمين المختلفة (النفسية والأكاديمية والاجتماعية) ومحاولة تحقيقها.
- ٨- مراقبة الجودة
على المؤسسة أن توفر الأنظمة التي تحدد مستوى أداء المؤسسة ومدى تطابقه مع المعايير المطلوبة ونسبة الإنجاز في ذلك
- ٩-المناهج الدراسية
التأكيد على استمرار تحديث الكتاب الجامعي وملاءمته لمتطلبات إعداد الخريجين.

المطلب الثالث-هيئات ضمان الجودة

- وهي الهيئات المكلفة بالمتابعة والمراقبة والإشراف على الالتزام بمعايير الجودة إذ وتخضع عملية مراقبة مدى تحقق تلك المعايير إلى نوعين من صيغ الإشراف^(١٢):
- ١- رقابة الجودة الداخلية: تقوم بها المؤسسة الجامعية ذاتها من خلال قسم ضمان الجودة في الكلية أو الجامعة.
 - ٢- رقابة الجودة الخارجية: وتقوم بها مؤسسات ضمان الجودة من خارج المؤسسة طالبة الإعتماد، وقد تكون مؤسسات وطنية إذ أن أغلب نظم الجودة العالمية تعطي هيئات رقابة الجودة العليا استقلالاً كاملاً عن وزارة وهيئات التعليم العالي، من ذلك هيئة رقابة الجودة في التعليم العالي في المملكة المتحدة المؤسس في ١٩٩٧ ليشمل المملكة المتحدة واسكتلندا وويلز وشمال إيرلندا)^(١٣) وأحياناً إقليمية(مثل المؤسسة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي (EAQAHE) بالنسبة للدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي ، والدور المزمع إنطاثة بهيئة ضمان الجودة في اتحاد الجامعات العربية بالنسبة للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية)أو دولية(بالرغم من أن المؤسسات الدولية تتولى فقط وضع معايير ودلائل للجودة، لكنها قد تقوم بعقد مذكرة تفاهم مع بعض المؤسسات الأكاديمية تتولى بموجبه الإشراف على تطبيق تلك المعايير مدى مطابقتها للمواصفات، من ذلك الاتفاق المزمع عقده بيت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع(منظمة الجودة والإعتمادية في العلوم التطبيقية -ABET) ^(١٤) .

المطلب الرابع- واقع ضمان الجودة في المنطقة العربية والعراق

تعد تجربة ضمان الجودة في التعليم العالي في المنطقة العربية حديثة جداً^(١٥)، فبالرغم من أن الدول العربية قد سبقت غيرها في إبرام الاتفاقيات المتعلقة بالاعتراف بالشهادات الصادرة بين الدول الأعضاء، والذي تعهدت بموجبه "باستمرار العمل على تحسين وتطوير مناهج التعليم العالي من خلال المراجعة والتقييم المستمر مع مراعاة توصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الجامعات العربية"^(١٦)، إلا إن ذلك لم يجد مجاله للتطبيق إلا مع توصيات اللجنة الإقليمية المكلفة بمتابعة تطبيق الاتفاقية المذكورة في اجتماعها السابع في بيروت سنة ١٩٩٨^(١٧)، وخلال المؤتمرات التي عقدت في المدة بين ٢٠٠٠-٢٠٠٣ تبنى وزراء التعليم العرب مجموعة قرارات تدعو الدول العربية إلى تأسيس هيئات وطنية لضمان الجودة، كما تدعو المؤسسات التعليمية لتأسيس وحدات إدارية لضمان الجودة^(١٨).

ولا زالت اغلب الدول العربية تسير في طريق إدخال نظم إدارة الجودة وإن كانت متفاوتة في سعيها، فالدول الخليجية كانت السبابة لذلك تلتها مصر ثم باقي الدول العربية. أما في العراق فرغم الاهتمام المتزايد في الجودة في التعليم العالي وكثرة المؤتمرات والندوات التي تخص إدارة الجودة في مؤسسات وزارة التعليم العالي، وكذلك التوصيات التي اعتمدها مؤتمر ضمان الجودة الأخير^(١٩)، فلا زال من السابق لأوانه القول بوجود آليات ضمان جودة على غرار ما معمول به إقليمياً وعالمياً لعدم وجود تشريع واحد حتى كتابة هذه السطور يتناول نظم إدارة الجودة في التعليم العالي بوصفه نظاماً قانونياً موحداً أسوة بالدول العربية والأجنبية، بالرغم من أن وزارة التعليم قد جعلت تطبيق نظم الجودة من أولوياتها للأعوام المقبلة^(٢٠).

المبحث الثاني - نظم إدارة الجودة في التعليم الإلكتروني

من الصعوبة بمكان الحديث عن ضمان الجودة في التعليم الإلكتروني قبل أن نحدد المقصود بالتعليم الإلكتروني، إذ يستخدم هذا المصطلح، وتعبيرات أخرى كالتعليم المفتوح والتعليم الافتراضي، لتدل على التعليم الذي يوظف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات^(٢١) لخدمة العملية التربوية تمييزاً له عن التعليم التقليدي الذي يستخدم الوسائل التقليدية في نقل المحتوى الدراسي التي تتطلب اتصالاً مادياً مباشراً بين الطالب والأستاذ.

ويجري استخدام تعبير التعليم الإلكتروني ليشمل صنفين أساسيين من نظم التعليم:

١- التعليم الإلكتروني المختلط (blended learning) وهو التعليم الذي يعتمد على ذات الأسس التقليدية في نقل المقرر للطالب مع الاستعانة بالمزايا المتعددة التي وفرها الحاسوب والانترنت، فيكون هناك محاضرات يتلقاها الطالب على الانترنت (online) فضلاً عن المحاضرات التقليدية، وكذا بالنسبة لنظم الإشراف على البحوث وإعداد الاختبارات التي يمكن أن تتم باستخدام الانترنت.

وقد يكون هذا التعليم المختلط وطنياً أو أجنبياً، حكومياً أو أهلياً، مانحاً لشهادة جامعية أو مانحاً لرخصة في اختصاص معين، وهذه التقسيمات لها آثار مهمة أحياناً من إذ الأحكام كما سنرى.

٢- التعليم الإلكتروني الصرف (online-only learning) الذي يعتمد كلياً على استخدام الانترنت في تلقي الدروس وأداء الامتحانات وتقييم الطلبة والإشراف على البحوث، ويعتمد هذا النموذج من التعليم على تقنيات متطورة بعضها يعتمد مقاييس عالمية في تقديم المادة العلمية للطالب مثل نظام (IMS)^(٢٢) ونظام (IEEE)^(٢٣).

كذلك يمكن أن يكون هذا التعليم وطنياً أو أجنبياً، حكومياً أو غير حكومياً (الذي بدوره قد يكون ربحياً أو غير ربحي)، مانحاً لشهادة جامعية أو مانحاً لرخصة في اختصاص معين.

وتختلف نظم الجودة باختلاف النظامين الرئيسيين السابقين، وهو ما سنفصله في المطلبين القادمين.

المطلب الأول- نظم الجودة في التعليم الإلكتروني المختلط

نحدد مفهوم التعليم الإلكتروني المختلط أولاً، ثم نحدد معايير الجودة فيه ثانياً لنصل إلى دراسة واقع تطبيق نظم الجودة في هذا النوع من التعليم ثالثاً:

الفرع الأول - مفهوم التعليم الإلكتروني المختلط

يبقى هذا النمط على الوسائل التقليدية من الإستعانة بتكنولوجيا المعلومات بنسب متفاوتة على أن لا يتجاوز الإعتماد على التسليم الإلكتروني للمادة العلمية أكثر من ٥٠% من العملية التدريسية وإلا ترتب على ذلك عدد من الإجراءات التي تتخذها الجهات الحكومية في كثير من الدول أبرزها حجب الدعم المالي عنها^(٢٤).

وتبين الدراسات أن اغلب الجامعات التقليدية أصبحت تلزم طلبتها بضرورة اخذ بعض المقررات الكترونياً عن طريق شبكة الانترنت^(٢٥)، كما وعقد عدد منها اتفاقيات مع وسطاء تجاريين فيما يتعلق بالدروس والاختبارات التي تتم باستخدام الانترنت، كما فعلت بعض الجامعات الأمريكية بالاتفاق مع شركة مايكروسوفت وشركة ابل المعنيتين بتطوير برمجيات الحاسوب لتتولى وضع ومراقبتها تلك الدروس والاختبارات من الناحية التقنية^(٢٦).

الفرع الثاني- قواعد الجودة في التعليم الإلكتروني المختلط

يسود نظم الجودة اتجاهان رئيسان في التعامل مع هذا الموضوع:

الأول: يذهب إلى تطبيق ذات المواصفات والمؤشرات المتبعة في التعليم التقليدي، وحجة هذا الفريق إن مجرد الإختلاف في طريقة تلقي الطالب للمحتوى الدراسي لا يستدعي تغيير قواعد الجودة^(٢٧). ومن الدول التي تأخذ بهذا الاتجاه هيئات ضمان الجودة في بريطانيا^(٢٨) وأستراليا^(٢٩) وهونك كونغ^(٣٠).

الثاني- يرى وجوب وضع قواعد مزدوجة لضمان الجودة، يتعلق الأول بضمان الجودة في طرق التلقي التقليدي للمعرفة، والثاني للتلقي الإلكتروني.

ويبرر هذا الفريق رأيه بان النوع الثاني يتمتع بخصائص تفرض على المشرع مراعاتها، منها عدم تساوي الطلبة في إمكانيات الحصول على جزء كبير من المقرر افتقاراً للخبرة الكافية للأستاذ والطالب للاتصال بشبكة الانترنت، كما أن الجانب التكنولوجي يشكل محور المعرفة وليس الجانب التربوي.

الفرع الثالث - واقع نظم إدارة الجودة في التعليم الإلكتروني المختلط

يختلف تعامل الدول في تطبيقها لنظم الجودة بالنسبة للتعليم المختلط وكما يلي يأتي:

١ - بالنسبة للفرقة بين التعليم الحكومي والتعليم الأهلي:

تساوي العديد الدول في تطبيق نظم الجودة بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية على السواء طالما اعترف القانون بالأخيرة، وطالما تعتبر الدساتير الحق في التعليم الأهلي حقا يجوز للدولة تنظيمه ولا يجوز لها سلبه^(٣١).

٢ - بالنسبة للفرقة بين التعليم الوطني والتعليم الوافد:

عندما يكون هذا التعليم تعليماً وطنياً فتسير الدول على تطبيق نظم إدارة الجودة نفسها على المؤسسات الوطنية، أما إذا كان هذا التعليم المختلط قادمًا من خارج الدولة، فإن عددا من المنظمات الإقليمية عن طريق هيئات الجودة فيها حاولت التصدي لذلك من خلال الدعوة لعقد

الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف تتوصل فيه إلى معايير محددة لضمان الجودة المطلوبة لاعتماد الشهادات التي تمنحها المؤسسات الأكاديمية الأجنبية، من تلك المنظمات منظمة ضمان الجودة في الإتحاد الأوربي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.^(٣٢) وتسير التشريعات الوطنية كالتشريع السوري^(٣٣) إلى اعتماد معايير جودة متباينة كشرط للاعتراف الرسمي بالتعليم الوافد كالمستوى الأكاديمي واللوائح الداخلية والخطط الدراسية والدرجات العلمية والبنى التحتية والمستوى العلمي والإداري لأعضاء الهيئة التعليمية في حين تعتمد تشريعات أخرى كالتشريع العراقي^(٣٤) على مؤشرات متعددة منها التقارير الصادرة من الملحقيات الثقافية والوفود الخاصة لإثبات الكفاءة والرصانة العلمية للمؤسسات الأكاديمية للدولة الأخرى.

المطلب الثاني- نظم إدارة الجودة في التعليم الإلكتروني الصرف

يجب تحديد مفهوم التعليم الإلكتروني وخصائصه بصورة أكثر تفصيلاً أولاً، ثم نحدد معايير الجودة في التعليم الإلكتروني ثانياً لنصل إلى دراسة واقع تطبيق نظم الجودة عالمياً وعربياً ومحلياً وهو ما فصله في الفروع الثلاثة الآتية:

الفرع الأول - مفهوم وخصائص التعليم الإلكتروني

ظهر هذا النمط تحت هالة واسعة من التبشير بمزاياه الفريدة التي تعجز عن تقديمها أشكال التعليم السابقة، منها المرونة وسهولة التحديث والاستجابة لمتطلبات العصر، قياساً بصعوبة التعديل المتكرر- نتيجة التطورات المتسارعة في العلوم -على المناهج الدراسية المطبوعة الذي قد يأخذ شهوراً وما يرافقه من هدر بالمال العام من خلال إتلاف الكتب القديمة، في حين لا يتطلب ذلك أكثر من تحديث يستغرق أيام، وملائمته لكافة شرائح الطلبة لخدمة التعليم من خلال اعتماد تقديم المادة في أي وقت وأي مكان^(٣٥). وغيرها من المزايا التي لا يتسع المجال لذكرها^(٣٦)

وعلى الرغم من أن هذا النمط من التعليم هو شكل متطور للتعلم عن بعد^(٣٧)، إلا أنه يختلف عنه من إذ تقنيات التعليم والاختبارات، ويطلق عليه تسميات مختلفة كالتعليم الإلكتروني، والجامعة الافتراضية، والتعليم المفتوح، لكن يبقى متميزاً بخصائص محددة وهي:

١- بسبب اعتماده على الأنترنت، فهو تعليم عابر للحدود (cross-borders) لأنه يعتمد على الفضاء الافتراضي (الانترنت)، وبالتالي يؤثر كما □ هائلاً □ من المشاكل القانونية المتعلقة بقواعد الاختصاص القضائي التي لا زالت الدول تحاول جاهدة وبجاح محدود جداً^(٣٨) وضع قواعد قانونية قابلة للتطبيق تتميز بكل ما تتميز به القاعدة القانونية من صفات العمومية والتجريد والثبات النسبي، كما إن كونه عابراً للحدود يعني ضرورة التعاون الدولي لتنظيم حقوق أطراف القاعدة القانونية وضمان احترام وقوانين وأنظمة دولة مقدم خدمة التعليم ودولة المستفيد منها ودولة مكان الخدمة. وتحاول المنظمات الدولية والإقليمية التصدي لهذه المشكلة من خلال الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف^(٣٩) لكن هذه الاتفاقيات تصطدم أحياناً بعدد من المعوقات التشريعية منها: سياسة التعليم العالي المحلية، تنظيم العبور الكمركي، تشريعات الاتصالات اللاسلكية، حماية الملكية الفكرية، معايير الجودة الوطنية.

٢- إن أغلب المبادرات لتطوير هذا النوع من التعليم مدفوعة بدوافع تجارية ربحية^(٤٠) سواء بالنسبة لأرباح المستثمرين الممولين لهذه المشاريع أم بالنسبة للعوائد المالية غير المباشرة التي يحصل عليها المستفيد من الخدمة لزيادة دخله أو الحصول على وظيفة تدر دخلاً يناسب تحصيله العلمي الجديد. وهذا ما دفع عدداً □ من الأكاديميين والمشرفين على قطاع التعليم العالي إلى التحذير من إن تحكم قوى العرض والطلب في السوق العالمية بالإتحاد مع تكنولوجيا الانترنت

سوف يولد شهادات تجارية بعيدة كل البعد عن الرصانة والعلمية التي يوفرها التعليم التقليدي أو التعليم الإلكتروني المختلط.^(٤١)

الفرع الثاني- قواعد الجودة في التعليم الإلكتروني

أولاً- ندرة معايير الجودة في التعليم الإلكتروني

تجمع البحوث والدراسات على أن الأصل في التعليم الإلكتروني الصرف هو عدم وجود قواعد خاصة للجودة والإعتمادية فيه^(٤٢)، فمثلا كل من: الهيئة النرويجية لضمان الجودة في التعليم^(٤٣) والمجلس الدنماركي للإعتمادية^(٤٤) ومنظمة الجودة والإعتمادية في هولندا^(٤٥) وهيئة ضمان الجودة للتعليم العالي في المملكة المتحدة^(٤٦) وهيئة ضمان الجودة للجامعات الاسترالية^(٤٧) ومجلس الإعتمادية في التعليم العالي في الولايات المتحدة^(٤٨)، كل هذه الهيئات لا تتضمن قوانين وتعليمات الجودة الوطنية فيها أي تنظيم قانوني خاص للتعليم الإلكتروني.

ويقرب بعض الباحثين باستحالة وضع معايير للجودة في هذا النوع من التعليم^(٤٩)، في حين يرى آخرون إن معايير كهذه إن وجدت فهي معايير غامضة ومعقدة وغير منضبطة^(٥٠) كما إن أغلب المؤسسات الأكاديمية الافتراضية التي منحت شهادة الجودة إنما كان ذلك بإتباع ذات الإجراءات التي تتبع مع الجامعات التقليدية مثل جامعة جونز الدولية (Jones International University) التي تم منحها شهادة الجودة من مجلس الإعتمادية في التعليم العالي في الولايات المتحدة لتكون أول جامعة افتراضية تحصل على شهادة جودة وطنية^(٥١)، والجامعة العربية المفتوحة (Arab Open University) التي منحت شهادة الإعتماد من مجلس الإعتمادية البريطاني^(٥٢). وتحول عدد من المعوقات دون وضع تنظيم قانوني متكامل لهذا النوع من التعليم، منها:

١- إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر مازال في طور النشوء، وتطويعه كليا □ لخدمة التعليم يحتاج إلى المزيد من الوقت حتى تتضح معالم تلك التكنولوجيا بصورة تمكن المشرع من وضع الإطار القانوني لها.

٢- إذا كان التقييس وتوحيد أسس ضمان الجودة في حقول التصنيع والإنتاج تتميز بالثبات والتوافق الدولي، فإن وضع أسس عالمية للجودة في التعليم تصطدم بعائق التنوع الثقافي والحضاري الذي يتميز به قطاع التعليم، وتقره أغلب قوانين الجودة التقليدية وعدد من المنظمات المعنية بالتعليم العالي.

٣- إن استخدام التكنولوجيا في التعليم العابر للحدود يعني إن صنفاً جديداً من العملاء والممولين سيدخلون في العملية التعليمية، مما يؤدي إلى ظهور مناهج علمية وبرامج وتخصصات علمية بمستويات مختلفة وبأشكال متنوعة في مواقع الكترونية متعددة، وهذا التنوع يعقد مسألة وضع مواصفات قياسية للتعليم الإلكتروني.^(٥٣)

٤- إن وضع مواصفات جودة للتعليم الإلكتروني يتطلب إعادة نظر في مجمل فلسفة الدولة ونظرتها إلى التعليم العالي، ومن ثم تعديل أغلب التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي لتستوعب الدور الجديد للسياسة التربوية المتمثل بجعل الطالب محور النظام التعليمي بدل القاعة الدراسية، واخذ المعرفة إلى الطالب بدل من جلبه إلى المعرفة، وكل ذلك وغيره يتطلب أولاً التوافق على إقرار السياسة التعليمية الجديدة.^(٥٤)

٥- إن الاعتقاد السائد بان الإعتماد الكلي على الانترنت سيقبل من كلفة الحصول على خدمة التعليم هو اعتقاد محل نظر، ويحتاج المزيد من الدراسة فالواقع قد يكون مغاير لذلك، فالأموال التي ستنفق في إعداد وتدريب الكادر التدريسي لتمكينه من تصميم وتهيئة مناهج واختبارات ذات

مواصفات علمية عالية قابلة لنقلها إلكترونياً قد تفوق المبالغ المصروفة في التعليم التقليدي، والأمر نفسة بالنسبة للطالب^(٥٥).

ثانياً- بعض المشاريع المقترحة ومؤشرات الجودة في التعليم الإلكتروني رغم عدم وجود نظم جودة للتعليم الإلكتروني، لكن هناك عدة مشاريع ومؤشرات تم إطلاقها من قبل مراكز بحثية حكومية ومنظمات إقليمية حاولت وضع معايير الجودة في التعليم الإلكتروني، من ذلك برنامج الإتحاد الأوربي للتعليم الإلكتروني^(٥٦)، والجامعة الأوربية لضمان الجودة في التعليم^(٥٧)، والمؤسسة الأوربية للجودة في التعليم^(٥٨). لتجنب الإطالة نقتصر على دراسة عدد من معايير ومؤشرات الجودة المشتركة التي تعد من المصادر المهمة في معايير ضمان الجودة في التعليم الإلكتروني والتي وضعها معهد التخطيط في التعليم العالي في الولايات المتحدة^(٥٩)، وكذلك مؤشرات الجودة الصادرة عن الهيئة الوطنية السويدية للتعليم العالي^(٦٠).

١-المقرر الدراسي

يجب أن يكون إلى جانب الكتاب المطبوع نسخة الكترونية، مع إمكانية استخدام كافة الوسائط المتعددة السمعية والبصرية التي وفرتها التكنولوجيا كقراءة النص من قبل الحاسوب عن طريق برنامج الصوت، والمحاضرات المخزونة في موقع المؤسسة الإلكتروني. وهنا يجب توفر اللوازم الآتية:

- دليل يتضمن إرشادات لاختيار نوع المقرر المطلوب ومتطلباته التقنية
- دليل حول حقوق الملكية الفكرية
- مراجعة وتقييم داخلي للشرطين السابقين

٢- البيئة الافتراضية-

تتضمن البيئة التعليمية الافتراضية اليوم عدداً □ من الأدوات ومحركات البحث والرسائل الفورية وغرف المحادثة والمؤتمرات الفيديوية باستخدام الانترنت، كل ذلك يخضع لمسألة تقنية مهمة بسبب التطور المستمر للبرمجيات، فلا يكاد يستخدم نموذج معين في تسليم المحتوى العلمي حتى يصبح برنامجاً خارج الاستخدام لظهور برنامج احدث، وهذا يجعل من وضع قواعد ثابتة امراً متعسراً في هذا النطاق. وهنا يجب توفر الآتي:

- برمجيات موثوقة
- تحديث مستمر من الانترنت
- التواصل مع فريق الدعم التقني في المؤسسة التعليمية

٣- الإختبارات التقييمية للطالب

على الرغم من إن عملية تقييم مستوى الطالب العلمي والاختبارات في التعليم الإلكتروني لا تختلف كثيراً عن التعليم التقليدي، ولها ميزة تتمثل بإمكانية تنوع أشكال الاختبار واتخاذها صور جديدة، فإن المشكلة تكمن في مسألة ضبط الاختبارات والتأكد من هوية الطالب المشترك في الامتحان. وهذا يتطلب ما يلي:

- وجود إستراتيجية واضحة تضمن مرونة وامن الاختبارات
- وجود تقنية معتمدة للتأكد من هوية الطالب الممتحن
- المتابعة المستمرة والتطوير المستمر لما سبق ذكره

٤- الهيئة التدريسية

إن وجود ملاك تدريسي ذي خبرة في استخدام تقنيات التعليم الإلكتروني هو عامل أساس للنجاح في هذه المهمة، وليس كادر التدريس وحده المطلوب منه الإلمام بتكنولوجيا التعليم الإلكتروني، بل كل الكادر المشترك والمساهم في عملية التعليم وأهمه الكادر الإداري. لذا يجب توفر الأدوات الآتية

- إستراتيجية واضحة لتطوير الكادر التدريسي والملاك الدائم
- التأكد من تحقق التطور السابق
- التقييم والتحسين المستمر لما سبق ذكره.

٥- تطوير المناهج الدراسية

يجب توفر مجموعة من الأدلة الإرشادية والمواصفات القياسية لتطوير وتصميمه ونقله المنهج الدراسي. إذ يجب تحديث المناهج الدراسي من قبل فريق عمل مكون من الكادر التدريسي ومصممي برامج وخبراء صيانة واختصاصيي التقييم العلمي. وذلك يتطلب توافر الأدوات التالية

- دليل الكتاب المنهجي بأخر التحديثات
- المراجعة المستمرة وفق جدول زمني للتأكد من مطابقة المناهج للمواصفات القياسية

٦- رؤية المؤسسة وأهدافها

يجب أن تكون رؤية ورسالتها المؤسسة واضحة في التعليم الإلكتروني، ويجب أن تأخذ المؤسسة بنظر الاعتبار التغييرات الكبيرة التي تحتاج لإدخالها في رؤيتها والتي تفرضها التكنولوجيا الحديثة والتنافس في تقديم هذه الخدمة، والأسواق الجديدة التي خلقها تلاشي الحدود المادية بين الدول في الفضاء الإلكتروني وزيادة ممولي التعليم من خارج المؤسسة الحكومية. فعلى المؤسسة أن تكون واضحة في الإجابة على أسئلة مهمة مثل: من الذي توجه له الخدمة وكيف يتم ذلك ولماذا؟ الأدوات المطلوبة

- خطة واضحة لرؤية المؤسسة بما يتعلق بالبحث العلمي والنشاطات التطويرية وضمان الجودة
- متابعة وتقييم ما تم انجازه فيما يتعلق بالنقطة السابقة
- متابعة ومراقبتها وتحديثها النماذج المحلية في التخطيط الإداري والمؤسسي.

الفرع الثالث - واقع نظم إدارة الجودة في التعليم الإلكتروني

أولاً - عالمياً وإقليمياً

تسير الجامعات الافتراضية على إنشاء أقسام لضمان الجودة في تلك الجامعات، لكن المشكلة التي تواجهها هي أنها لكي تحصل على اعتماد وطني، يجب أن تخضع لذات مؤشرات ضمان الجودة في التعليم التقليدي، لأن نظم الجودة الوطنية في أغلب دول العالم ليس فيها هيئات مستقلة لتنظيم قواعد الجودة في التعليم الإلكتروني، بل تخضعها لذات القواعد المتبعة في التعليم

التقليدي^(٦١)، لكن في منطقة الإتحاد الأوروبي تقوم عدد من المنظمات بتطوير مشاريع لنظام وهيئات متكاملة لضمان الجودة في التعليم الإلكتروني، منها منظمة تقييم الجودة في التعليم الإلكتروني (SEEQUEL)^(٦٢)، إلا إنها مجرد مشاريع مستقبلية لا تحظ باتفاق أوروبي ولم تقم أي دولة بتبنيها في تشريعاتها الخاصة بضمان الجودة في التعليم العالي.

ثانياً - في المنطقة العربية والعراق

إن غالبية الدول العربية لم تبدأ بإدخال أنظمة الجودة في التعليم في تشريعاتها ثم تطبيقها ميدانياً إلا منذ عدة سنوات، بسبب عدد من العوامل منها غياب الكوادر الإدارية القادرة على تنفيذ مشروع ضمان الجودة^(٦٣)، إلا أن هذه الدول وجدت نفسها أمام ظاهرة انتشار الجامعات المفتوحة الوافدة (التي تعتمد مبدأ التعليم الإلكتروني الصرف) والمشكلة التي يمثلها التعليم الإلكتروني الصرف هو بقاءه بعيداً عن المعالجة التشريعية أو التعليمية، بل وحتى على مستوى البحوث والدراسات الأكاديمية^(٦٤)، وهذه الجامعات تفتقد لأبسط معايير الجودة الوطنية في التعليم التقليدي والمختلط، لذلك لم تحظ بأي اعتراف رسمي حكومي بها بالرغم من أن بعض الجامعات الإفتراضية في المنطقة العربية كالجامعة السورية المفتوحة وجامعة القدس المفتوحة والجامعة العربية المفتوحة قامت بإنشاء أقسام لضمان الجودة، لكن لازال البعض منها يقدم الخدمة للأجانب فقط القاطنين في تلك الدولة كبديل لمسألة إرسال أولادهم لدولة الشخص المقيم، أو إنها تقتصر على قطاع معين من المعرفة، أو أن معايير الجودة فيها تم اقتباس نصوصها كاملة من المشاريع والمعايير التي وضعتها بعض المنظمات الأوروبية، دون الأخذ بنظر الاعتبار الفوارق الثقافية والسياسية والتعليمية في المنطقة العربية. واغلب هذه الجامعات - رغم وجود هيئات لضمان الجودة فيها- فشلت في تحقيق المواصفات المتعلقة بالسياسات التعليمية ونظم الاختبارات وقسم دعم الطلاب^(٦٥) والأغرب من ذلك إن بعض الدول التي تعد نفسها راعية لهذا النوع من التعليم مثل سوريا، تعتبره صورة أخرى لصور التعلم عن بعد غير الجدير بالاعتراف به في سوريا حسب القوانين والتعليمات التي ترفض معادلة الشهادات الصادرة من تلك الجامعات^(٦٦). وفي العراق فان موقف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي واضح بالالتزام بتعليمات معادلة الشهادات العربية و الأجنبية^(٦٧) الذي يرفض معادلة الشهادة إذا كانت الجامعة غير رصينة بتأييد من الملحقات الثقافية العراقية في تلك الدول، أو كانت لا تحظ باعتراف الدولة التي تحمل شهادة تأسيسها^(٦٨)، وبما أن تبني نظم إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في هذه الجامعات سيزيد من مصداقيتها وجديتها في تحري المستوى العلمي، بدل من الأساليب التجارية التي تتبعها، عندها قد يبرر هذا للوزارة إعادة النظر في مسألة الاعتراف بها، وهو أمر سابق لأوانه.

الخاتمة

١- النتائج

١- إن التعليم الإلكتروني بكل صورته أصبح حقيقة واقعة، ولكي يتم اعتماده في مؤسسات التعليم العالي العراقية، يجب إتباع نظم إدارة الجودة في هذا النوع من التعليم (في الأقل على المستوى

الحكومي) ، إلا انه يبقى مشروعاً ضخماً يحتاج إلى جانب الاستعداد الكامل من كافة النواحي الإدارية والأكاديمية ، وجود الدعم الفني العالي والتنسيق الدائم مع وزارات أخرى، مثل وزارة العلوم والتكنولوجيا، وعقد الاتفاقات الدولية مع الجامعات التي لها خبرة طويلة في مجال التعليم الإلكتروني، كالجامعة البريطانية المفتوحة أو الجامعة العربية المفتوحة، لغرض تبادل الخبرات وتحويل مسألة الاعتمادية في مشروع التعليم الإلكتروني إلى واقع ملموس.

٢- إن نظم إدارة الجودة في التعليم الإلكتروني، كما تم توضيحه في البحث، هي نظم حديثة العهد، ولا زالت في طور النمو، وما لم تتخذ صيغة من الثبات النسبي أو يحصل توافق دولي على تبنيها، وهذا ما يفتح المجال لوضع معايير تلاءم قيمنا وأعرافنا الجامعية وثقافتنا العربية والإسلامية بعيدة عن القيم التي تفرضها الدول المتقدمة التي تحكمها اقتصاديات السوق المفتوح والتي تضع للربح المادي الدافع الأساس لكل مشروع تعليمي.

٢-التوصيات

- ١- التأكيد على متابعة تنظيم قواعد الجودة من وزارة التعليم العالي، وإعطائها أهمية أكبر لإعطاء ثقة أكبر بالتعليم الإلكتروني.
- ٢- عقد الندوات والمؤتمرات التثقيفية حول دور التعليم الإلكتروني إلى جانب التعليم التقليدي في تحقيق التكامل المعرفي لدى مؤسسات التعليم العالي.
- ٣- إبرام الاتفاقات العربية مع المؤسسات التي تعنى بوضع أسس الجودة والاعتمادية في الوطن العربي
- ٤- تفعيل دور وحدة ضمان الجودة في وزارة التعليم العالي من خلال إعطائه استقلالية أكبر عن الوزارة حتى يستطيع ممارسة مهامه دون الوقوع تحت تأثير التبعية للوزارة.

المصادر

(١) - د.مريم محمد الشرفاوي- التعليم والجودة الشاملة- مكتبة النهضة المصرية_ الطبعة الأولى-٢٠٠٩-

- (٢) - المصدر السابق- نفس الصفحة. كذلك: Council for Higher Education Accreditation-" Glossary of Key Term in Quality Assurance and Accreditation" – international Quality Review-update 5/8/01. At: www.chea.org/
- (٣) - المادة ٣ من قانون الإعتمادية في البوسنة والهرسك لعام ٢٠٠١ . راجع: Law on Accreditation of Bosnia and Herzegovina-Year V-No.19 at 3 August 2001.p1.
- (٤) - European consortium for accreditation- Accreditation in the European Higher Education Area-Conference of European Ministers for Education in Bergen-2005-6
- (٥) - Donna Bell and Peter Cullen- The higher education policy implications of globalization: a quality assurance agency perspective. Paper submitted to AISHE Conference for Creating and Sustaining an Effective Learning Envirroment-2006
- (٦) - UNESCO/OECD Guidelines on "Quality Provision in Cross-border Higher Education" –UNESCO,Division of Higher education-13-January 2005/ED-04/RIQ/GF2-p3
- (٧) - تتفرع هذه المعايير إلى معايير ثانوية التي بدورها تتفرع إلى تفصيلات أكثر، و تجنباً للإطالة ذكرنا المعايير الأساسية. ولمن يريد التفصيل:
- د.مريم محمد- التعليم والجودة- مصدر سابق-ص٩٢ وما بعدها، دليل ضمان الجودة والإعتمادية للتعليم العالي في العراق الذي اعتمده مؤتمر ضمان الجودة في الوزارة ٢٧-٢٩ نيسان ٢٠٠٩. وكذلك دليل المقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية أعضاء الإتحاد الصادر عن الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، و دليل ضمان الجودة في التعليم العالي في الإتحاد الأوربي Code of Good practice for the Member of the European Consortium for Accreditation in Higher Education(ECA) : published by European consortium for accreditation – 2004-p5-7
- (٨) - الأصل أن تتمتع هذه الهيئات باستقلال كامل تجاه وزارة التعليم العالي طالما كانت مهمة هذه الهيئات المراقبة والإشراف على أداء مؤسسات الوزارة، وهذا مبدأ إداري معروف يمنع أن تتحول هذه الهيئات إلى موقف (الإدارة القاضية) أو موقف (الخصم والحكم)، رغم ذلك يمكن ابتداءً ربط هذه الهيئات بالوزارة مؤقتاً ثم فصلها عنها مستقبلاً كما هو الحال في قسم ضمان الجودة المزمع تأسيسه في وزارة التعليم العالي.
- (٩) - على سبيل المثال المادة ١ من قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد في مصر .
- (١٠) - European Association for Quality Assurance in Higher education
- (١١) - راجع المواصفات والمزايا التي يجب أن تحملها أنظمة التعليم العالي في العالم والوارد في " الإعلان العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين" الذي تبنته الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في مؤتمرها المنعقد سنة ١٩٩٨ . (ED-98/CONF.202/3,UNESCO,Paris 1998) كذلك المادة ٢ من قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد في

مصر، والفقرة ٣- هـ من المحور الخامس من الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في العراق للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٣ المنشور على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة.

(١٢) - إن معيار التفارقة بين نوعي الرقابة يختلف باختلاف نظم الإدارة والتعليم، فرقابة قسم الجودة في الوزارة على قسم الجودة في الجامعة قد يعد داخليا لأن المؤسستين من وزارة واحدة، في حين قد يعد خارجيا للاستقلال الكامل الذي يتمتع به كل قسم.

راجع: Donna Bell and Peter Cullen- The higher education policy implications of globalization: a quality assurance agency perspective.Op.Cit-p7

(١٣)- راجع: Swedish National Agency for Higher education – E-Learning Quality Aspect and criteria for evaluation of e-learning in higher education-Report 2008:11 R.p31

(١٤)- راجع مقررات مؤتمر ضمان الجودة الذي إقامته الوزارة للفترة من ٢٧-٢٩ نيسان ٢٠٠٩

(١٥) UNESCO/OECD Guidelines on "Quality Provision in Cross-border Higher Education" –UNESCO,Division of Higher education-Op.Cit-P5

(١٦) - المادة ٢ من اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية) الموقعة سنة ١٩٧٨ .

(١٧) - رمزي سلامة وتيسير انهار- ضمان الجودة في التعليم العالي-منشورات المكتب الإقليمي للتعليم في الدول العربية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم-بيروت-١٩٩٧-ص٣

(١٨) UNESCO/OECD Guidelines on "Quality Provision in Cross-border Higher Education" –Op.Cit.P5

(١٩) - المنعقد في مقر الوزارة للفترة من ٢٧-٢٩ نيسان ٢٠٠٩

(٢٠)- راجع الفقرة هـ من المحور الخامس من الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي في العراق للسنوات ٢٠٠٩-٢٠١٣ المنشور على الموقع الإلكتروني الرسمي للوزارة:
www.moheiraq.org/

(٢١)- Information and Communications Technology (ICT)

(٢٢)- نظام (IMS) أو نظم الإدارة التعليمية (Instructional management systems) وهو مواصفات ومعايير تقنية متطورة لدعم إعطاء المنهج الدراسي عبر الشبكات الإلكترونية تم تطويره من قبل اتحاد منظمات التعليم العالمي. راجع:

Richard Llewellyn- "Instructional management systems(IMS)-setting the standards for e-education"-Commonwealth of Australia-2001-p79

(٢٣)- نظام(IEEE) مجموعة مواصفات قياسية في مجال تكنولوجيا التعليم الإلكتروني من إذ نقل المادة العلمية للطلاب تم تطويرها من المنظمة التقنية الدولية، وهي منظمة غير حكومية وغير ربحية تضم ٣٨٠٠٠٠ عضو من ١٥٠ دولة تتولى كذلك نشر التطبيقات العملية ودليل نموذجي لكل مواصفة. راجع:

Norm Friesen-CanCore- "Interoperability and Learning Objects: An Overview of E-Learning Standarization"-Interdiciplinary Journal of Knowledge and Learning Objects-Volume 1-2005-p25

Richard Garrett, W. Matkin, and Vijay Kumar-Regulation, E-learning, and the Changing Structure of Higher Education- A white paper to Guide Discussion for the International Seminar Regulation of E-learning: New National and International Policy Perspective-November 2006-p16

(٢٤) - ففي الولايات المتحدة هناك ٧٥% من الكليات والجامعات تلزم طلبتها اخذ مقرر واحد على الأقل سنويا من خلال الانترنت. راجع: [Http://www.fdu.edu/academic/webcampus.html](http://www.fdu.edu/academic/webcampus.html).

(٢٦) - Robin Middlehurst- A world of borderless higher education- impact and implication- United nations Educational, Scientific and Cultural Organization-international Institute for Educational planning –edited by Susan D'Antoni-UNESCO 2006-p7

(٢٧) - Swedish National Agency for Higher education – E-Learning Quality Aspect and criteria for evaluation of e-learning in higher education-Op.Cit-p37

(٢٨) - Quality Assurance Agency for Higher Education –Code of Quality Assurance in Higher education. At: www.qaa.ac.uk/.

(٢٩) - Australian University Quality Agency- Learning management systems and e-library. At: www.auqa.edu.au/gp/.

(٣٠) - تشترط التعليمات في هونغ كونغ على المؤسسات الأكاديمية غير الوطنية ضرورة الخضوع لإجراءات الإعتمادية الخاصة بالمؤسسات الوطنية:

At: www.hkcaa.edu.hk/

(٣١) - التعليم الأهلي والخاص مكفول وينظم بقانون كما ورد في الفقرة رابعا من المادة ٣٤ من الدستور العراقي النافذ

(٣٢) - راجع الموقع الرسمي للمنظمة على:

www.oecd.org/

(٣٣) - الفقرة ١ من المادة ٢ من التعليمات التنفيذية لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ الخاص بمعادلة الشهادات ما بعد الثانوية والممنوحة من الجامعات والمعاهد غير السورية. الصادر عن وزارة التعليم العالي في سوريا في ١-١١-٢٠٠٦.

(٣٤) - الفقرة ٥ من المادة ٧ من التعليمات رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ الصادرة عن مجلس التعليم العالي والبحث العلمي بشأن أسس تعادل الشهادات والدرجات العلمية المنشور في الوقائع العراقية عدد: ٢٥١٢ في ٢-٢-١٩٧٦.

(٣٥) - Professor Dale Spender- Online education- are universities prepared?-- Proceeding of a conference of (online learning in a borderless market) held 15-16 February 2001 at Griffith University Gold Coast Campus-Commonwealth of Australia 2001-p21

Richard Garrett, W. Matkin, and Vijay Kumar- Regulation, E-learning, and the – (٣٦)
Changing Structure of Higher Education-Op-Cit-p1

(Distance Learning) أو التعلم بالمراسلة أو الانتساب. – (٣٧)

David R. Johnson, David Post- Law and Borderd- The rise of Law in Cyberspace-- (٣٨)
Stanford Law Review-Volume 48, No5, May 1996 – p1367

(٣٩) – وهو ما تحاول منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم باعتبارها ممثلة لكافة الدول وبالأخص مصالح
الدول النامية والدول في طريق النمو المستقبلية لنظم التعليم الإلكتروني لعب دور مهم فيه بالتنسيق مع منظمة
التربية والتعاون الاقتصادي (OECD) باعتبارها ممثلة للدول المتقدمة المصدرة للتعليم الإلكتروني. راجع :
UNESCO/OECD Guidelines on "Quality Provision in Cross-border Higher
Education" – UNESCO, Division of Higher education-Op.Cit-P1

Robin Middlehurst- A world of borderless higher education- impact and – (٤٠)
implication- Op.Cit-p7

Andrea Hope- Quality Assurance-No 7-p137 – (٤١)

(٤٢) – للتفصيل راجع:

* Robin Middlehurst- A world of borderless higher education- impact and
implication-Op.Cit-p5

* Swedish National Agency for Higher education-E-Learning Quality-Aspects and
criteria for evaluation of e-learning in higher education- Tryckeri , Solna, May 2008-
p37

www.nokut.no/ – (٤٣)

www.acadenmark.dk/ – (٤٤)

www.navo.net/ – (٤٥)

www.qaa.ac.uk/ – (٤٦)

www.auqa.edu.au/- (٤٧)

www.chea.org/ – (٤٨)

*Professor Dale Spender- Online education- are universities prepared?-Op.Cit -- (٤٩)
p21

Norm Friesen-CanCore- "Interoperability and Learning Objects: An Overview – (٥٠)
of E -Learning Standarization"-Op.Cit-P29

Shona Butterfield and other- External Quality Assurance for The virtual – (٥١)
institution- New Zealand Universities Academic Audit Unit-Education House- Willis
Street-new Zealand-1999-chapter 1-4

-
- Richard Garrett, W. Matkin, and Vijay Kumar- Regulation, E-learning, and the – (٥٢)
Changing Structure of Higher Education- Op.Cit-p11
- "Quality Assurance and Accreditation for virtual education"- A discussion of – (٥٣)
Professor models and needs- University of Surrey-2001-4
Robin Middlehurst
- Senator Bob Kerry and Representative Johnny Isakson- The power of The – (٥٤)
internet for Learning: moving from Promise to Practice- Report of the web-based
education commission-December 2000-Washington DC-p iii
- Dr Brendan Nelson- Higher education at the crossroads- Commonwealth – (٥٥)
Department Education, Science and Training-Canberra-2002-p12
- www.europa.eu/scadplus/leg/en/cha/c11073.html – (٥٦)
- www.unique.europace.org/ – (٥٧)
- www.qualityfoundation.org/ww/en/pub/efqel – (٥٨)
- National Education Association –The institute for Higher education Policy-- (٥٩)
"Quality on the line" – benchmarks for success in internet-based Distance Education-
Washington-2000-p2-7
- Swedish National Agency for Higher education – E-Learning Quality Aspect – (٦٠)
and criteria for evaluation of e-learning in higher education-Op.cit-p39-57
- Richard Garrett, W. Matkin, and Vijay Kumar- Regulation, E-learning, and the – (٦١)
Changing Structure of Higher Education-Op-Cit-p4
- www.observatories.net/seequel/ – (٦٢)
- UNESCO/OECD Guidelines on "Quality Provision in Cross-border Higher – (٦٣)
Education" –UNESCO, Division of Higher education-Op.Cit-p5
- Amel Ahmed Hassan Mohamed- "Distance Higher education in the Arab – (٦٤)
Region: The need for Quality Assurance Frameworks- Institution For International
and Comparative Education-Hiroshima University-Japan-p9
- Ibid-p5 - (٦٥)
- (٦٦) – التعليمات التنفيذية لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١ الخاص بمعادلة الشهادات ما بعد الثانوية
والممنوحة من الجامعات والمعاهد غير السورية. الصادر عن وزارة التعليم العالي في سوريا في ١-١١-٢٠٠٦.

(٦٧) - المادة ٧ من التعليمات الصادرة عن مجلس التعليم العالي والبحث العلمي رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ حول اسس التعادل للشهادات والدرجات العلمية العربية والأجنبية المنشور في جريدة الوقائع العراقية بعدد ٢٥١٢ في ٢-٢-١٩٧٦.

راجع: موسوعة التشريعات العراقية حتى ٢٠٠٩

(٦٨) - اغلب الجامعات الإفتراضية في العراق مثل جامعة سانت كليمنت والجامعة الحرة في هولندا تعمل بدون

ترخيص من وزارة التعليم، وتضعها دولها في قائمة الجامعات غير المعتمدة (Unaccredited-)

Universities أي غير المطابقة للمواصفات الوطنية في الجودة، وهناك المئات من الجامعات التي تتطوي

تحت هذا التصنيف. راجع قائمة ببعض هذه الجامعات على الموقع الاتي:

http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_unaccredited_institutions_of_higher_learning